الأمم المتحدة

A/71/283

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

تقرير الأمين العام

موجز

يعاني ما يقرب من ٨٠٠ مليون شخص من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم، فيما تزداد التحديات العالمية المتعلقة بالتغذية تعقيدا. ويرزح أغلب البلدان تحت وطأة ظاهرة سوء التغذية بأشكالها العديدة التي تشمل توقف النمو، والهزال، ونقص الوزن، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة، وهي أشكال قد تتواجد في آنٍ معا داخل البلد نفسه، أو في أسرة معيشية واحدة، أو لدى فرد واحد(١). وستتطلب تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في المستقبل مضاعفة حجم الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ، فضلا عن الحدّ من الفاقد من الغذاء والهدر الغذائي، واعتماد نُظم غذائية صحية في جميع أنحاء العالم من أجل كفالة دوام النجاح في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

* A/71/150.

(١) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): حالة الأغذية والزراعة: نظم غذائية لتغذية أفضل (روما، ٢٠١٤).

090916 070916 16-13264 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٢٣/٧٠ المتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تضمن، في حدود ولاية وموارد كل منها، عدم إغفال أي بلد.

٢ - ويعرض هذا التقرير الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، والطريقة التي تتم بها مواءمة تلك الجهود مع الرؤية المراد بها إحداث تحول حقيقي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، والدعوة إلى كفالة ألا يخلف الركب أحدا وراءه. وقد أُعد هذا التقرير بالاستناد إلى إسهامات عديدة، بما في ذلك الإسهامات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، وأمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفريق التنسيق التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الإدارة المتكاملة لتدفقات المواد والموارد، والاتحاد الدولي للاتصالات، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي.

ثانيا - لمحة عامة

٣ - يبلغ عدد الأشخاص المتأثرين مباشرةً بسوء التغذية مستوى مذهلا: إذ هناك حوالي بليونين من الأشخاص الذين يعانون من حالات النقص في المغذيات الدقيقة، و ١٥٩ مليون طفل دون سن الخامسة ممن يعانون من توقف النمو (أي قصر القامة بالنسبة للسن) و ٥١ مليون طفل من الفئة العمرية نفسها ممن يعانون من الهزال (أي الوزن المنخفض

(٢) انظر القرار ١/٧٠.

بالنسبة لطول القامة)[٣]. وعلى الرغم من إحراز تقدم في معالجة نقص التغذية، بتحقيق انخفاض في عدد الأشخاص المتأثرين من مستوى كان يزيد على بليون شخص في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ إلى ٧٨٠ مليون شخص في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦[٤]، فإن بلوغ الهدف المتمثل في القضاء على الجوع لا يزال أمراً بعيد المنال. وما لم يتوفر التزام سياسي ومجتمعي ثابت في هذا الصدد، ستظلّ شرائح كبيرة من السكان تعاني من نقص التغذية في عام ٢٠٣٠، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا[٥]. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ٤١ مليون طفل دون سن الخامسة و ١,٦ بليون شخص من البالغين يعانون من الوزن الزائد أو السمنة، وهذا يعني أنه في الوقت الذي يتعين فيه على العالم الإسراع في وتيرة التقدم المحرز للحد من نقص التغذية، فإنه من المستحيل تجاهل العبء الثلاثي الأبعاد الذي لا يني يزداد فيما يتعلق بسوء التغذية (أي نقص التغذية، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة، والسمنة).

٤ - ومما يزيد من تعقيد التحدي المتمثل في كفالة الأمن الغذائي والتغذية هو وجود بيئة عالمية متغيرة، تتسم بخصائص مثل حركات نزوح السكان، والتوسع الحضري السريع، وتغير أنماط العيش، والموارد الطبيعية المحدودة، وتغير المناخ. وإذا كانت المنافسة على الموارد الطبيعية فيما يتعلق بالغذاء وغير الغذاء ليست بالظاهرة الجديدة، فإن طبيعة هذه المنافسة وحدّتها قد شهدتا تغيرا إلى حد كبير خلال العقد الماضي، نتيجةً لتكثيف الأنشطة البشرية، وتزايد الضغوط القائمة على الموارد من الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والطاقة والمغذيات.

٥ - ويمثل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة مسائل محورية في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها[٢]. وقد تمكّن ٧٢ بلدا من تحقيق هدف محدد من الأهداف الإنمائية للألفية ألا وهو خفض معدل الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما يشير إلى أن القضاء التام على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ أمر يمكن تحقيقه. وفي حين تناولت الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة محدودة من

(٣) انظر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، مستويات واتجاهات سوء تغذية الأطفال: تقديرات مشتركة عن سوء تغذية الأطفال (٢٠١٥).

(٤) انظر: الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالقضاء على الجوع لعام ٢٠١٥: تقييم التقدم المتفاوت (٢٠١٥)، متاح على الرابط التالي: www.fao.org/3/a-i4646a.pdf.

(٥) انظر: الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة، الطبعة الثانية (روما، ٢٠١٥)، متاح على الرابط التالي: http://www.fao.org/3/a-i4951a.pdf. انظر أيضا: "World agriculture towards 2030/2050".

المسائل الاقتصادية والاجتماعية، فإن أهداف التنمية المستدامة تشمل ١٧ من الأهداف و ١٦٩ من الغايات التي تغطي طائفة واسعة من المسائل، بما يوفر نموذجاً أكثر تكاملاً لتحقيق التنمية المستدامة المنصفة، ونداءً مسموعاً من أجل العمل على أساس إعادة تأكيد الرؤية المتمثلة في تحقيق السلام والازدهار العالميين التي وضعتها الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما.

٦ - وتنطبق خطة عام ٢٠٣٠ على جميع الدول، وتضع نصب عينيها الهدف المتمثل في ألا يتخلف أحد عن الركب، والسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. ويعكس العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بشكل واضح، مضمون معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي؛ والمياه المأمونة والميسورة التكلفة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والإسكان؛ والتغطية الصحية للجميع؛ والتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد، والأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة، الجيّدة، الفعالة، والميسورة التكلفة.

٧ - وتُظهر العلاقات القائمة بين الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف الدور الأساسي الذي تحتله الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في خطة عام ٢٠٣٠. وثمة صلة طبيعية مباشرة بين الهدف ٢ وغاياته من جهة، وجميع الأهداف الأخرى تقريبا: إذ أن الأمن الغذائي يعتمد بقوة على التربة (الجودة والقدرة على الصمود: الهدف ١٥)، والمياه (معالجتها وتوافرها وجودتها: الهدف ٦)، والطاقة (الإمداد والسعر والموثوقية: الهدف ٧)، والمناخ (درجة الحرارة المثلى، ونظم الرطوبة، وانخفاض تواتر الظواهر الشديدة: الهدف ١٣)، والنمو الاقتصادي (الدخل وإمكانية الحصول على الموارد: الهدفان ٨ و ٩)، فضلا عن أنماط الاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢)، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، والاستقرار السياسي (السلام والوئام: الهدف ١٦)[٦].

ثالثا - القضاء على الجوع وسوء التغذية: الغايتان ٢-١ و ٢-٢ في إطار أهداف التنمية المستدامة

٨ - تتطلب معالجة مسألة سوء التغذية بجميع أشكالها الاضطلاع بعمل متكامل في جميع القطاعات، بما في ذلك عمليات التدخل التكميلية في نظم الغذاء، والصحة العامة، والتعليم. ويتمثل الدور الرئيسي لنُظم الغذاء في توفير الفرص المادية والاقتصادية للحصول على أغذية مأمونة ومغذية وكافية. وهذا يتطلب أن يتم النظر في الاحتياجات التغذوية للمستهلكين في

(٦) انظر: Mathew Kurian and Reza Ardakanian, eds., *Governing the Nexus: Water, Soil and Waste Resources Considering Global Change* (Switzerland, Springer, 2015).

جميع مراحل السلسلة الغذائية، من الإنتاج إلى التجهيز بعد الحصاد، إلى التصنيع، إلى البيع بالتجزئة فالاستهلاك.

٩ - وهناك عدد متزايد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي تقوم بوضع استراتيجيات واضحة من أجل تعميم منظور التغذية وتعزيز النظم الغذائية الصحية في سياساتها الغذائية والزراعية وخططها الاستثمارية. ويتم إيلاء التغذية قدرا أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية، كما هي الحال في إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالتنمية والتحول الزراعيين من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سُبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية التي وضعتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع. وهذه الاستراتيجيات تؤكد كلها على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنويع الإنتاج الغذائي والوجبات الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، على نحو يعزز حصول المرأة على الدخل، ويؤدي إلى تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية.

١٠ - وتقوم الحكومات الوطنية بالاستثمار في تنمية قدرات المهنيين في قطاع الأغذية والزراعة، بما في ذلك المرشدون الزراعيون ومنظمات المزارعين، كما أنها تقوم بشكل متزايد باستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز النظم الغذائية الصحية من خلال تنظيم تسويق الأطعمة الصحية وإيجاد حوافز لها من حيث الأسعار، وفي المقابل، بإقامة روادع فيما يتعلق بالأطعمة غير الصحية. وتلقى الحكومات الوطنية دعم الجهات الشريكة في التنمية ومؤسسات التمويل الدولية، التي أصبحت تولي مزيدا من الاهتمام للآثار التغذوية التي تنشأ عن استثماراتها في مجال الأغذية والزراعة.

١١ - وعلى الرغم من زيادة الوعي والالتزام السياسي، لا بد من بذل الجهود لتحويل الالتزام السياسي إلى إجراءات فعلية. وثمة ضرورة ملحة للاستثمار في القدرات المؤسسية، بما في ذلك أنشطة الرصد والتقييم لدعم اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة، وكذلك تبادل المعارف بين البلدان بشأن الحلول المبتكرة من أجل تعزيز النظم الغذائية الصحية.

١٢ - وعلى المرأة الاضطلاع بدور لا غنى عنه في التخفيف من وطأة الجوع وسوء التغذية، لأنها المسؤولة أساساً عن كفالة أن يُتاح الغذاء لأسرتها بشكل موثوق، وأن يكون متوافرا ومتوازنا من الناحية التغذوية. وقد لا تكون الأسر المعيشية التي تعيلها نساء قادرة على الحصول على الغذاء الجيد والكمية الكافية نتيجةً للدخل الأدنى نسبيا الذي تكسبه المرأة بالمقارنة مع الرجل. وفي الأسر المعيشية الفقيرة، كثيرا ما تكون النساء أقل قدرة على

الحصول على المغذيات التي يحتجن إليها، بما في ذلك تدبّر الاحتياجات البدنية للحمل والإرضاع.

١٣ - ونظرا لقلة توافر مجموعات البيانات على الصعيدين الوطني والعالمي، فإن المعلومات المتاحة قليلة جداً فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية للجوع. وتشكّل الثغرات القائمة في البيانات عقبةً رئيسية أمام التحليل الجنساني ورصد الأمن الغذائي والتغذوي. ويتم جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على المستوى الوطني فقط لعدد محدود من المؤشرات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، مثل كتلة الجسم، والوزن، وحالات معينة من النقص في المغذيات الدقيقة.

١٤ - وتتضمن خطة عام ٢٠٣٠ ست غايات متفق عليها دوليا لمعالجة سوء التغذية على الصعيد العالمي، على النحو الذي حددته جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٢[٧]. ويرد في الفروع أدناه وصف للوضع العالمي حاليا فيما يتعلق بتحقيق كل غاية من الغايات الست.

١٥ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بتحقيق انخفاض قدره ٤٠ في المائة في عدد الأطفال دون سن الخامسة المصابين بتوقف النمو على الصعيد العالمي: كان ما يقدر بـ ٢٤ في المائة من أطفال العالم دون سن الخامسة مصابين بتوقف النمو في عام ٢٠١٤. ويشهد الاتجاه العالمي لحالات توقف النمو وعدد الأطفال المتأثرين به تراجعا، إنما ليس بالسرعة الكافية، ولا سيما في أفريقيا. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٤، انخفض معدل انتشار حالات توقف النمو من ٣٩,٦ في المائة إلى ٢٣,٨ في المائة، كما انخفض عدد الأطفال المتأثرين بتلك الحالات من ٢٥٥ مليونا إلى ١٥٩ مليون طفل[٨]. ومن بين ١١٤ بلدا توفرت بشأنها بيانات في عام ٢٠١٥، كان ٣٩ بلدا على المسار السليم لتحقيق هذه الغاية الأولى من الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية، بالمقارنة مع ٢٤ بلدا في عام ٢٠١٤[٩].

١٦ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بتحقيق انخفاض قدره ٥٠ في المائة في حالات فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب: تبيِّن أحدث التقديرات التي تعود إلى عام ٢٠١١ أن ٢٩ في المائة (٤٩٦ مليونا) من النساء غير الحوامل و ٣٨ في المائة (٣٢,٤ مليون) امرأة من النساء الحوامل اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما يعانين من فقر الدم. وقد سُجل

(٧) انظر: WHA65/2012/REC/1، المرفق ٢.

(٨) انظر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، مستويات واتجاهات سوء تغذية الأطفال: تقديرات مشتركة عن سوء تغذية الأطفال (٢٠١٥).

(٩) انظر: منظمة الصحة العالمية، A/69/7.

أعلى معدل لانتشار حالات فقر الدم في جنوب آسيا ووسط أفريقيا. وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١١، انخفض معدل انتشار حالات فقر الدم بنسبة ١٢ في المائة، من ٣٣ في المائة إلى ٢٩ في المائة لدى النساء غير الحوامل، ومن ٤٣ في المائة إلى ٣٨ في المائة لدى النساء الحوامل. وهذا يدل على أن إحراز المزيد من التقدم أمر ممكن ولكنه في الوقت الحاضر تقدم غير كاف لتحقيق الغاية الثانية من الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية بحلول عام ٢٠٢٥[١٠].

١٧ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بتحقيق انخفاض قدره ٣٠ في المائة في حالات وزن المواليد المنخفض: يواجه رصد هذه الغاية الثالثة من الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية عددا من الصعوبات لأن الكثير من المواليد الجدد لا يُقاس وزنهم عند الولادة. وحاليا، يجري الاضطلاع بعمل منهجي في هذا الصدد من جانب مجموعة تضم ممثلين عن اليونيسيف، ومدرسة لندن للصحة العامة والطب المداري، وجامعة جونز هوبكنز، ومنظمة الصحة العالمية. وقد سُجل نحو ١٥ إلى ٢٠ في المائة من حالات الوزن المنخفض للمواليد بين جميع الولادات في كل أنحاء العالم (خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠) (أي المواليد ما دون ٥٠٠ ٢ غرام)، وهو ما يمثل أكثر من ٢٠ مليون ولادة في السنة[١١].

١٨ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بتحقيق هدف ”لا زيادة في حالات الوزن الزائد في مرحلة الطفولة“: بلغ معدل انتشار حالات الوزن الزائد لدى الأطفال على الصعيد العالمي (بما يشمل بدانة الأطفال)، بين من هم دون الخامسة من العمر، نسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وهذا الاتجاه في معدل انتشار الوزن الزائد وفي عدد الأطفال المتأثرين آخذ في الارتفاع في جميع مناطق العالم (بوتيرة أسرع في آسيا بالمقارنة مع سائر المناطق)، حيث أن معدل الانتشار قد ارتفع بوجه عام، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٤، من ٤,٨ في المائة إلى ٦,١ في المائة، وارتفعت أعداد المتأثرين بتلك الحالات من ٣١ مليونا إلى ٤١ مليون طفل. وإذا استمر هذا الاتجاه، سيزداد عدد الأطفال ذوي الوزن الزائد أو الذين يعانون من السمنة على الصعيد العالمي إلى نسبة قدرها ١١ في المائة (٧٠ مليونا) بحلول عام ٢٠٢٥[١٢].

١٩ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بتحقيق زيادة في معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة على الأقل: إن معدل الرضاعة الطبيعية لا يزداد حاليا بسرعة كافية بوجه عام. وتبيِّن الدراسات الاستقصائية التي أُجريت خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤ أن ما يقدر بـ ٣٦ في المائة من الرضَّع ما دون ستة أشهر

(١٠) انظر: WHO/NMH/NHD/14.4.

(١١) انظر: WHO/NMH/NHD/14.5.

(١٢) انظر: WHO/NMH/NHD/14.6.

من العمر يتم إرضاعهم رضاعة طبيعية خالصة. واستنادا إلى تلك الدراسات الاستقصائية، فإن ٣٣ من البلدان تسجل معدلات رضاعة طبيعية بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة، وهناك ٩٨ من البلدان التي تسجل معدلات ما دون هذه العتبة[١٣].

٢٠ - القيام، بحلول عام ٢٠٢٥، بالحد من هزال الأطفال إلى نسبة أقل من ٥ في المائة والحفاظ عليها: في عام ٢٠١٤، صُنِّف ما يقرب من ٨ في المائة (٥٠ مليونا) من الأطفال ما دون سن الخامسة على أنهم يعانون من الهزال. وكان ما يقدر بـ ١٦ مليونا منهم مصابين بهزال حاد. وعلى الصعيد العالمي، يعيش أكثر من نصف هؤلاء الأطفال في منطقة جنوب آسيا[١٤].

رابعا - مضاعفة الإنتاجية الزراعية والدخل لدى صغار منتجي الأغذية: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ٢-٣

٢١ - يمثل صغار منتجي الأغذية نسبة كبيرة من الأنشطة المضطلع بها في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء على الصعيد العالمي. ولا يتولى المزارعون الذين يزاولون أنشطتهم ضمن مساحة تبلغ هكتارين من الأراضي أو أقل بإدارة أكثر من ١٢ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية، ولكنهم ينتجون ما يزيد على ٨٠ في المائة من الغذاء في العالم من حيث القيمة. ويوجد معظم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في آسيا (٧٥ في المائة)، بينما يوجد ٩ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٧ في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و ٤ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٣ في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٢ - وفي الماضي، أدت جهود التنمية في مجال الزراعة إلى تحسينات كبيرة في مستوى الإنتاجية، مما جعل من الممكن إطعام أعداد متزايدة من السكان في العالم، في ظل التوسُّع المحدود نسبيا لرقعة الأراضي الزراعية. ومع ذلك، لم يتم إحراز التقدم نفسه في كل مكان، وهو على أي حال تقدم كثيرا ما يترافق مع تكاليف اجتماعية وبيئية تقلل من الأثر المحقق وتهدِّد الاستدامة. والتنمية الزراعية، بحكم تعريفها، لا تكون مستدامة إذا فشلت في تحقيق الفوائد للذين يعتمدون عليها لكسب رزقهم، من خلال إتاحة المزيد من الفرص لحصولهم على الموارد والأصول، ومشاركتهم في الأسواق، ودمجهم في سلسلة الإمداد.

---

(١٣) انظر: http://gamapserver.who.int/gho/interactive_charts/mdg4/prevention/atlas.html?indicator=i0.

(١٤) انظر: اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مستويات واتجاهات سوء تغذية الأطفال.

٢٣ - والحلول موجودة للعمل بشكل تدريجي على تنمية الزراعة بشكل أكثر استدامة وأكثر إنتاجية. وتوفِّر أنشطة البحث والابتكار العناصر التقنية لإحداث التغيير وإيجاد فهم أفضل لوظائف وخدمات النُظم الإيكولوجية. وثمة تكنولوجيات ونُهج متاحة لتحسين صحة التربة وتعزيز امتصاص الكربون، واستخدام المياه والطاقة بكفاءة أكبر، وتحقيق كفاءة سلاسل الإمداد الغذائية، والحد من الفاقد من الغذاء والهدر الغذائي، والحفاظ على التنوع البيولوجي.

٢٤ - الأرض مصدر رزق، ولها آثار على حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية، وهي كثيرا ما ترتبط بالهويات والحقوق الاجتماعية والثقافية. وفي كثير من الأحيان أيضا، تكون المنازعات على الأراضي سببا في نشوب خلافات عنيفة، وهو ما يؤثر سلبا على الجهود المبذولة للحد من الفقر، والنهوض بالتنمية، وبناء السلام، وتعزيز المساعدة الإنسانية، والوقاية من الكوارث، وتحقيق الانتعاش، والتخطيط الحضري والريفي. كما أن المسائل الناشئة على الصعيد العالمي، كانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والتوسع الحضري السريع، قد أسهمت أيضا في إعادة تركيز الاهتمام على الكيفية التي يتم بها استخدام الأراضي والتحكم فيها وإدارتها من جانب الدول والجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

٢٥ - ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة معرفة إلى أي مدى تُتاح لسكان الأرياف فرص آمنة وعادلة للحصول على الموارد الطبيعية التي يحتاجون إليها لإنتاج الغذاء لغرض الاستهلاك وزيادة الدخل. ذلك أن أسباب معيشتهم تعتمد في أحيان كثيرة على إمكانية الوصول إلى الأراضي، والمياه، والغابات، وموارد مصائد الأسماك، والتحكُّم فيها. وكثيرا ما يؤدي الافتقار إلى حقوق الحيازة الملائمة والمضمونة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية إلى الفقر المدقع والجوع. وعلى العكس من ذلك، فإن ضمان حيازة الأراضي عادة ما يؤدي إلى تعزيز الاستثمار من جانب المزارعين، وإلى زيادة الغلات، والحد من تدهور التربة.

٢٦ - وتمثل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢، إطاراً عالمياً لإدارة الحيازة من خلال منظور متعدد القطاعات، ومعالجة الجوانب المتعلقة بالحقوق العرفية في حيازة الأراضي، ومسائل أخرى كالأسواق، والاستثمار، وفرض الضرائب، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والتراعات، وتسوية المنازعات. وترتبط المبادئ التوجيهية الطوعية بشكل مباشر بـ ١٤ غاية على الأقل من الغايات المنصوص عليها في إطار أهداف التنمية المستدامة، كما أنها تستفيد من إمكانات التكنولوجيا والابتكار، من قبيل التخطيط الخاص المنظم للإدارة المستدامة للأراضي ومصائد الأسماك والغابات.

٢٧ - ويُستعان بالمبادئ التوجيهية الطوعية في العمل المضطلع به في العديد من المنظمات المتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم، وقد أدت تلك المبادئ إلى اتخاذ مبادرات على أساس مباشر بين حكومة وأخرى من خلال التعاون الثنائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص. ويعمل الشركاء على التنسيق مع المنابر العالمية والإقليمية المعنية بمسائل الأراضي، مثل الفريق العامل للمانحين على الصعيد العالمي المعني بالأراضي، والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من أجل تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية وتقييم تنفيذها في إطار أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يجري تعزيز القدرات في البلدان للربط ما بين تلك المبادئ وإطار المبادرة الأفريقية المتعلقة بسياسة الأراضي ومبادئها التوجيهية بشأن السياسات المتصلة بالأراضي في أفريقيا، والقيام، على مستوى البلدان الأفريقية، بتعزيز السياسات الفعالة المتعلقة بالأراضي لإتاحة الوصول إلى/الحصول على الأراضي بطريقة عادلة ومضمونة، وتمكين البلدان من التعجيل بتحقيق الغايات المترابطة المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠.

٢٨ - وفي المتوسط، تمثل النساء نحو ٤٥ في المائة من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية، وهن يشاركن على نطاق واسع في إنتاج الغذاء والمحاصيل النقدية. ومع ذلك، لا يُتاح للنساء في جميع المناطق نفس المجال المتاح للرجال من أجل الحصول على الموارد الإنتاجية والفرص المتعلقة بالأراضي، وتربية الماشية، والعمل، والتكنولوجيا، والتعليم، والإرشاد، والخدمات المالية، واتخاذ القرارات، ويكون ذلك في كثير من الأحيان نتيجةً للتقاليد المحلية والعوامل الاجتماعية والثقافية. ويتسم معظم نظم حيازة الأراضي في كلّ من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأوجه تفاوت قوية بين الجنسين في توزيع الأراضي، وعدم تماثل في القوى إلى حد كبير، وضعف هياكل إدارة الأراضي، والخلط بين مختلف القواعد والقيم والممارسات العرفية غير المدونة، سواءً بشأن ترتيبات الإيجار أو الإدارة، أو الترتيبات المتضاربة ذات الطابع الديني والنظامي والقانوني.

٢٩ - ويتطلب تحسين الإدارة المسؤولة للأراضي إحداث تغيير أساسي في الطريقة التي يُنظر بها إلى المسائل الجنسانية، وإدماج العمل المتعلق بالإدارة على أرض الواقع في السياسة العامة. ويجري حاليا تكريس الجهود لتصميم الأدوات والحوافز السياساتية المراعية للفوارق بين الجنسين من أجل تحسين فرص حصول المرأة على الموارد الطبيعية والخدمات من خلال تعزيز

مهاراتها القيادية والتقنية؛ وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق وإلى سلاسل إمداد الأغذية الزراعية، ووضعِ التكنولوجيات ذات الصلة بالاقتصاد في اليد العاملة، وتعزيز الإنتاجية.

٣٠ - ويمكن تضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في الحقوق المتعلقة بالأراضي بتعزيز حقوق المرأة في الأراضي من خلال الإصلاح القانوني، والتمليك المشترك، وبرامج إصدار شهادات الأراضي؛ ونقل الأراضي إلى المرأة عن طريق عمليات إصلاح الأراضي على أساس إعادة التوزيع، وتوزيع قِطَع الأرض الصغيرة وقطع الأرض الجماعية؛ وزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالأراضي، بما في ذلك الهيئات الإدارية؛ ووضع برامج اكتساب المعارف القانونية. غير أن زيادة مشاركة المرأة وتعزيز دورها في اتخاذ القرارات في مجال التنمية العمرانية وتنمية المناطق الطبيعية سيتطلب جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على نطاق أوسع من أجل إنتاج قاعدة الأدلة اللازمة لوضع سياسات وبرامج فعالة وشاملة للجميع، ورصد آثار التدخلات الإنمائية على الرجال والنساء في قطاع الزراعة.

٣١ - والهدف العام للتنمية القائمة على المشاركة هو زيادة إشراك الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. ومع ذلك، فإن التدخلات المتصلة بدعم سلسلة الإمداد كثيرا ما تفتقر إلى الاستمرارية وتتسم بالتشتت. ويتطلب إحداث تحول نوعي في الإنتاجية اتباع نهج كلي لتطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وذلك بضمّ جميع الجهات الفاعلة معا عن طريق منابر تطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، والتركيز على رؤية متعددة المستويات للقيمة المضافة، والتشديد على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي أن تتاح في إطار الأعمال التجارية الزراعية مشاركةٌ مجتمعية لإقامة سلاسل إمداد أقوى وأكثر شمولا، فيتسنى القضاء على علاقات القوة غير المتكافئة بإفساح مجال لإدماج صغار المزارعين والمنتجين الصناعيين للأغذية في الأسواق المحلية والإقليمية، وكفالة حماية حقوقهم وتعزيزها.

٣٢ - ويمكن الاستفادة من الصناعة الزراعية التنافسية باعتبارها من محفزات التنمية الشاملة المستدامة التي توفر فرص العمل، وتعزز النمو الشامل على نطاق واسع، وتسهم في تنويع قاعدة استهلاك المنتجات. وسيتيح ذلك بذل جهود لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة، وتحسين فرص حصولها على الغذاء وقدرتها على الصمود، وبالتالي تمكينها من إنتاج المزيد من الغذاء لتلبية احتياجاتها واحتياجات الآخرين من خلال تحقيق مصدر إضافي للدخل.

٣٣ - ومن شأن الأعمال التجارية الزراعية أن تعالِج، عن طريق الأنشطة المضطلع بها على طول سلسلة الإمداد الغذائية، أوجه عدم المساواة وتحقيق الأهداف التي تم تحديدها لصالح الفقراء. ويمكن أن تؤدي إقامة روابط أقوى بين المزارعين والصناعة الزراعية، علاوة على تعزيز التكتلات واتحاد المؤسسات، إلى تحسين الأمن الغذائي والاجتماعي، وزيادة الدخل الحقيقي للمزارعين والعمال الزراعيين وأسَرهم، وتحسين الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، وتعزيز أوجه كفاءة سلاسل الإمداد، والإسهام في الحد من الخسائر المادية.

٣٤ - ومن أجل تحسين الإنتاجية، يتعين التركيز على إقامة التعاونيات ورابطات المزارعين ورابطات الأعمال التجارية والمنظمات العلمية والجمعيات النسائية التي تدعم صراحةً احتياجات صغار المنتجين الزراعيين وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة، وينبغي كذلك تحديد القيمة المتوخاة وإضافتها إلى المشاريع داخل المزارع وخارجها وبعد فترة الحصاد. وهذا شرط مسبق هام لمساعدة صغار المزارعين الذين يختارون وسائل الإنتاج المستدام دون بيع المحاصيل بخسارة، والتصدي لتكاليف التسويق المرتفعة، وتسخير الإمكانات المتاحة في السوق.

خامسا - كفالة النظم الغذائية المستدامة: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ٢-٤

٣٥ - يعتمد القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ على وقف تدهور الأراضي وإزالة الغابات والتصحر، وحفظ وترميم النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام ٢٠٢٠. وثمة حاجة إلى اعتماد ممارسات زراعية مستدامة وسهلة التكيف مع المناخ لزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعزيز فرص العمل خارج المزارع، وأنشطة الهجرة المقررة، بهدف دعم الحصول على الغذاء والتخفيف من الضغوط على الأراضي، والتصدي في الوقت نفسه للتحديات التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الطرق التي يتم بها استخدام الأراضي، والنظم الغذائية المعتمدة، والخدمات المتاحة فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية، والتي تتأثر على نحو متزايد باتجاهات التحضر، فقد بات يُنظر بشكل متزايد إلى تحقيق الازدهار في المناطق الريفية، وإلى الأقاليم الريفية والحضرية المستدامة على أنها من المسائل التي تشكل جزءا لا يتجزأ من التوسع الحضري المستدام.

٣٦ - ويتعين أن تشمل الحلول المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام نظاما متعدد الوظائف لاستخدام الأراضي، يُنتج المزيد من الكتلة الأحيائية على أساس مستويات محددة من

الإنتاجية المستدامة للأراضي والموارد[٦]. وتُظهر ممارسات الزراعة الحراجية تجربة ناجحة متمثلة في تعددية الوظائف، من خلال التوفيق بين الإنتاج الغذائي المأمون والقدرة العالية على التكيف البيئي، مثلا عن طريق اعتماد تقنية تسميد الأشجار في نظم الأراضي المزروعة أو باستخدام أسيجة حفظ التربة للتقليل قدر الإمكان من تحات التربة. وبإمكان النظم الزراعية المصممة على نحو مماثل أن توفر ليس فقط السلع الزراعية، إنما أيضا خدمات النظم الإيكولوجية الأخرى للمناطق المحلية والمناطق المجاورة، من خلال كفالة الحفاظ على الموارد والمدخلات الإنتاجية. ومن شأن اتباع النهج الترابطي في إدارة الموارد المائية التخفيف من الآثار الناشئة على المياه والنباتات وموارد التربة، في ظل مراعاة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

٣٧ - وتتأثر الزراعة والنظم الغذائية سلبا بتغير المناخ، وهي في الوقت نفسه من العناصر الدافعة إلى حدوثه. فطريقة استخدام الأراضي الزراعية وإزالة الغابات تتسببان في ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من تراكمات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي. وفي المقابل، فإن الآثار الناجمة عن تغير المناخ تقوِّض سبل العيش التي تضمنها مزاولة الأنشطة الزراعية لدى الفئات الفقيرة في العالم. وسيصبح التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر استدامة أمرا ضروريا على نحو متزايد لتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ وكفالة الأمن الغذائي.

٣٨ - وقد ركزت نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في باريس في عام ٢٠١٥، على الآثار الضارة لتغير المناخ إزاء الأمن الغذائي. ويؤكد اتفاق باريس الذي جرى التوصل إليه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الروابط القائمة بين ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وآثار تغير المناخ. وقرر نحو ٩٠ في المائة من البلدان إدراج مسألة النظر في قطاع الزراعة في إطار المساهمات المعتزم تقديمها على المستوى الوطني لمواجهة تغير المناخ. وتتيح الممارسات المستدامة المتبعة في مزاولة الأنشطة الزراعية وطريقة استخدام الأراضي تحقيق فوز ثلاثي الأبعاد: فهي تؤدي إلى تحسين إنتاجية صغار المزارعين وسبل العيش والتغذية في الأرياف؛ وإلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وإلى الحد من الانبعاثات وزيادة مخزونات الكربون. ويتعين إحداث تحول منهجي في السياسات الزراعية والغذائية لكفالة أن تكون تلك الممارسات متمحورة حول الإنسان ومتوافقة مع المناخ. وسيتطلب سد الثغرات المعرفية الكبيرة إجراء دراسات متواصلة عن الأعشاب الضارة والآفات والأمراض، بما في ذلك أمراض الحيوان، من أجل التصدي لتغير المناخ.

٣٩ - ومع تزايد الوعي بأن التغذية من المسائل الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجري تقييم الأنماط الغذائية بشكل متزايد ليس بناءً على خصائصها المعزِّزة للصحة فحسب، إنما أيضا على أساس قدرتها على التخفيف من آثار تغير المناخ. وتختلف نظم الإنتاج تبعا لاختلاف الأنماط الغذائية، وتنتج عنها بالتالي آثار مختلفة على صعيد الانبعاثات والموارد[١٥]. وتشير الدلائل، على نحو متزايد، إلى أن الأنماط الغذائية التي تكون لها آثار بيئية قليلة كثيرا ما تكون متوائمة مع مبادئ السلامة الصحية[١٦].

٤٠ - وقد أظهر العمل مع الحكومات والشركاء بهدف تعزيز القدرة على التكيف أهمية عدد من العوامل الحاسمة لتحقيق النجاح. وهي تشمل: التوصل إلى فهم واضح للسياقات والمناظر الطبيعية وسبل العيش على الصعيد المحلي من أجل إعداد التدخلات إعدادا جيدا؛ وامتلاك زمام العمليات تماما نتيجةً لإيلاء الاهتمام المحوري للمجتمعات المحلية والناس، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة، في إطار أنشطة التخطيط؛ وإدماج المنظور الجنساني ومفهوم الحماية والتغذية في جميع مستويات تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

٤١ - وبالنظر إلى حجم الاحتياجات القائمة، فقد كانت البرامج المتعلقة بتحسين القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث من المجالات ذات الأولوية للابتكار على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد تم اختبار نُهج جديدة ويجري العمل حاليا على توسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال، يُعَدُّ المشروع التجريبي المعروف بـ ”مرفق مواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي“، الذي قدم الدعم المالي إلى ١ ٠٠٠ من الأسر المعيشية في غواتيمالا وزمبابوي في إطار الاستعدادات للآثار المحتملة لظاهرة النينيو والحد منها، أول آلية مؤسسية لاستخدام التنبؤات المناخية من أجل تحريك العمل على مستوى المجتمعات المحلية قبل حدوث الصدمات المناخية. وأشار تحليل التكاليف والفوائد الذي أُجري في إطار أنشطة المرفق المشار إليه في النيجر والسودان إلى أن العمل المبكر بناء على التنبؤات المتعلقة بالمناخ من شأنه أن يقلل من تكلفة الاستجابة لحالات الطوارئ بنسبة ٥٠ في المائة.

٤٢ - ويُعتبر تدهور التربة وندرة المياه أيضا من المعوقات الرئيسية لاستدامة وتعزيز إنتاج الغذاء على الصعيد العالمي. وقد أدت الزراعة المكثفة للمحاصيل من أجل الحصول على

---

(١٥) انظر: International Food Policy Research Institute, *Global Nutrition Report 2015: Actions and Accountability to Advance Nutrition and Sustainable Development* (Washington, D.C., 2015), p. xxv، متاح على الرابط التالي: https://www.ifpri.org/publication/global-nutrition-report-2015.

(١٦) انظر: FAO, *Plates, Pyramids, Planet: Developments in National Healthy and Sustainable Dietary Guidelines: a State of Play Assessment* (2016)، متاح على الرابط التالي: www.fao.org/3/a-i5640e.pdf.

الطاقة والغذاء إلى إزالة الموارد الطبيعية بوتيرة أسرع من الوقت الذي يلزم لتجديدها. ويتسبب الإفراط في استغلال الموارد في تدهور كبير في الغطاء النباتي والتربة، ونضوب العناصر المغذية في التربة، ونقص إمدادات المياه في الآبار والأنهار، مما يؤدي إلى تقلص أكبر في إنتاج المواد العضوية القادرة على توليد الطاقة (الكتلة الأحيائية). وتخلِّف هذه الحلقة المفرغة أضرارا على سلامة البيئة وتهدِّد الأمن الغذائي[١٧].

٤٣ - وتتطلب زيادة الإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة بذل جهود من أجل إدارة التربة والموارد المائية على نحو متكامل، إلى جانب الاستفادة من المياه والمواد المغذية المستمدة من النفايات العضوية المأمونة، كحمأة المجاري، والسماد، ومياه الصرف الصحي، ضمن دورة إنتاج الكتلة الأحيائية[١٨]. وتكتسي التربة أهمية حيوية ليس فقط باعتبارها وسيلة لنمو المواد التي يتم زرعها وإنتاج الغذاء، إنما هي ضرورية أيضا لتوفير المياه النظيفة ومواجهة ظواهر الفيضانات والجفاف. وتشكل التربة أيضا أكبر مخزن للكربون على الأرض. ويسهم الحفاظ عليها في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته، في حين أن تحات التربة يمكن أن يؤدي إلى إلحاق الضرر بالهياكل الأساسية أو حتى إلى تدميرها. لذا فإن صيانة التربة وإدارتها على النحو الصحيح ينطويان على آثار ذات صلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢ و ٦ و ١٣ و ١٥.

٤٤ - وفي قطاع مصائد الأسماك، يؤدي صغار المنتجين دورا رئيسيا لكفالة الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ويوفر صغار الصيادين ما يقرب من نصف مجموع إمدادات الأغذية البحرية على الصعيد العالمي، ولكنهم يظلون يواجهون صعوبات في الوصول إلى الأسواق والموارد. وكانت التنمية الشاملة لقطاع مصائد الأسماك، وزيادة الضغوط الناشئة من القطاعات الأخرى (كالسياحة، وتربية المائيات، والزراعة، والطاقة، والتعدين، والصناعة، وتطوير الهياكل الأساسية) التي تتمتع بتأثير سياسي أو اقتصادي أقوى، وراء انخفاض كمية الموارد المائية وبروز تهديدات إزاء الموائل المائية والنظم الإيكولوجية المائية وسبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية لصغار الصيادين. وعلى مدى الأعوام الثلاثين الماضية، ظلّت كمية الصيد من مصائد الأسماك البرية على حالها على الصعيد العالمي، أو أنها سجلت تراجعا في بعض الأحيان. أما تربية المائيات، التي عوَّضت عن النقص القائم من خلال تحقيق نمو بمعدل إجمالي بلغ ٩ في المائة، فهي توفر حاليا ما يقرب من نصف مجموع منتجات الأغذية.

(١٧) Hiroshan Hettiarachchi and Reza Ardakanian (eds.), *Environmental resource management and the Nexus Approach: Managing Water, Soil, and Waste in the Context of Global Change* (Switzerland, Springer, 2016).

(١٨) انظر: http://flores.unu.edu/good-practice-examples-and-future-research-needs/.

البحرية المستهلَكة، ومن المتوقع أن تمثل ٦٠ في المائة من حجم استهلاك الأغذية البحرية على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، إذا لم يكن قبل ذلك.

٤٥ - وستكون ثمة تفاعلات بين التغيرات المناخية، على الصعيدين العالمي والإقليمي، والعديد من العوامل الأخرى التي تنظم إيكولوجيا الموارد وتوزيعها، وستؤثر تلك التغيرات على أداء قطاع مصائد الأسماك البحرية وقدرته على تلبية معدلات الاستهلاك في المستقبل. ويتمثل التحدي بالنسبة لكل من مصائد الأسماك البحرية ومصائد الأسماك في المياه الداخلية في تحقيق إدارة مستدامة للأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية ضمن بيئة ديناميكية في ظل تقلبات المناخ وتغيره، بحيث يتم تحقيق أقصى قدر من المحاصيل دون المساس بقدرة الإنتاج المستقبلية، وكفالة التوزيع العادل للفوائد، بخاصة لصغار المنتجين، نظرا إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من الذين يعتمدون اعتمادا مباشرا على سلاسل التوريد التجارية لصيد الأسماك يعملون في القطاع الفرعي لمصائد الأسماك الصغيرة. وهذا يتطلب، على وجه الخصوص، تمكين مجتمعات صغار الصيادين كي تشارك في عمليات اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، في إطار الاستخدام المستدام لموارد مصائد الأسماك.

٤٦ - ويجري حاليا التركيز بقدر أكبر على دور الأسماك في التغذية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال أنشطة متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، وإقرار لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو مؤخرا للخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة في سياق تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

٤٧ - وفي سياق نظم الإنتاج الغذائي المستدامة، لا تزال مسألة فاقد الأغذية والهدر الغذائي تشكل مصدر قلق شديد، ولكنها تتيح أيضا فرصة للعمل يمكن أن تنطوي على تأثير كبير في تحقيق استدامة النظم الغذائية. ذلك أن فاقد الأغذية والهدر الغذائي على الصعيد العالمي يشكلان عاملا رئيسيا من العوامل التي تسهم في تغير المناخ، ويمثلان حوالي ٨ في المائة من مجموع انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي (٣,٦ جيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة زائدا ٠,٨ جيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة نتيجةً للتغيرات في استخدام الأراضي). ويتم استخدام ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم حاليا لإنتاج غذاء لا يستهلكه الناس على الإطلاق في النهاية. وإذا ما أردنا التعبير عن هذه القيمة من حيث استخدام الطاقة، يمكن القول إن ما قدره ٣٨ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في نظم الغذاء العالمية يُستخدم لإنتاج غذاء تتم خسارته أو هدره في نهاية المطاف.

٤٨ - وعلى الرغم من أن تزايد الاتجاه نحو إنتاج قدر أكبر من الأغذية المصنَّعة يؤدي إلى مزيد من الهدر على مستوى التصنيع، فمن الممكن أيضا أن يُنظر إلى هذا الاتجاه باعتباره يتيح فرصة للحد من خسارة الأغذية وهدرها. فعلى سبيل المثال، يتحول ٥٠ في المائة فقط من الأسماك المجهزة صناعيا إلى غذاء، ولكن استخدام التكنولوجيا البسيطة والمبتكرة يتيح الحصول على المغذيات الدقيقة للاستهلاك البشري بتكلفة منخفضة من الأسماك الكبيرة، وهو ما يؤدي إلى رفع مستويات المغذيات الدقيقة مثل الحديد، والزنك، والكالسيوم.

٤٩ - ويمكن لعملية تصنيع الأغذية أن تزيد من قدرة الفئات الضعيفة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، من خلال الاستفادة إلى حد كبير من رأس المال المالي والبشري والمادي والاجتماعي. ومن شأن التدخلات المضطلع بها خلال مرحلة الجمع (مرحلة ما بعد جني المحصول) والتصنيع ضمن سلسلة الإمداد أن يكون لها تأثير كبير على الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

(أ) إضافة القيمة إلى المواد الخام، مع توافر إمكانية زيادة دخل صغار مصنعي الأغذية وزيادة عائدات المزارعين على منتجاتهم[١٩]؛

(ب) استخدام مجموعة متنوعة من الأغذية المحلية، والإسهام في الاقتصاد المحلي واستقلال البلد واكتفائه الذاتي وسيادته الغذائية؛

(ج) توفير فرص العمل خارج المزارع وتنويع سبل عيش الفئات الضعيفة؛

(د) زيادة توافر الأغذية على مستوى الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من خلال خفض فاقد الأغذية في مرحلة ما بعد الحصاد وخسارة المخزون الغذائي؛

(هـ) زيادة فرص حصول الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على الغذاء. إذ يمكن أن يبلغ فاقد الحبوب في مرحلة ما بعد الحصاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما مجموعه ٤ بلايين دولار سنويا، على سبيل المثال، ويمكن أن يلبي فاقد الغذاء الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية السنوية لـ ٤٨ مليون شخص على الأقل[٢٠]؛

---

(١٩) انظر: Stephen Morse, Nora McNamara and Moses Acholo, “Sustainable Livelihood Approach: A critical analysis of theory and practice”, Geographical Paper No. 189 (Department of Geography, University of Reading, United Kingdom, 2009)، متاح على الرابط التالي: www.reading.ac.uk/web/FILES/geographyandenvironmentalscience/GP189.pdf.

(٢٠) انظر: Mo Ibrahim Foundation, “African agriculture: from meeting needs to creating wealth (Tunis, 2011), p. 4.

(و) تناول المسائل المتعلقة بموسمية الأغذية وتلفها من خلال تحسين مدة صلاحية الاستهلاك، وهو بالتالي ما يسهم في توافر الغذاء على مستوى المجتمعات المحلية؛

(ز) إتاحة منبر لإنشاء النقابات والتعاونيات، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز وتقوية عملية التكلم بصوت واحد باسم مختلف الفئات الضعيفة، من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات والهياكل الأساسية والمعارف.

سادسا - الحفاظ على التنوع الجيني الزراعي، وتعزيز الوصول إليها وتقاسم المنافع: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ٢-٥

٥٠ - بالإضافة إلى الجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية الزراعية والقضاء على الجوع، ثمة جهود متزايدة تُبذل للتخفيف من التأثيرات الناشئة على الأمد الطويل نتيجةً لفقدان التنوع البيولوجي. إذ يكتسي التنوع الجيني للمحاصيل أهمية حاسمة لتعزيز القدرة على الصمود في قطاع الزراعة والوقاية من خسارة المحاصيل على نطاق واسع بسبب تغير الظروف البيئية. ومع ذلك، فقد تسارعَ فقدان التنوع البيولوجي من خلال الأنشطة البشرية على مدى الأعوام الخمسين الماضية، وتم بالفعل فقدان ما يصل إلى ٧٥ في المائة من التنوع الجيني للمحاصيل. وهناك ٤٠ نوعا فقط من المحاصيل التي تلبي الآن ٩٥ في المائة من الاحتياجات من الطاقة المتولدة من الغذاء على الصعيد العالمي، في حين أن مجموعة فرعية مؤلفة من خمسة محاصيل من الحبوب توفر ٦٠ في المائة من استهلاك الطاقة على الصعيد العالمي.

٥١ - وتشكل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الاتفاق الدولي الوحيد الملزم قانونا بشأن الإدارة المستدامة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ومن خلال تعزيز حفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بطريقة مستدامة، تعالج هذه المعاهدة الصلات الهامة القائمة على صعيد الإدارة المستدامة للموارد الزراعية والطبيعية في سياق تغير المناخ.

٥٢ - ويتألف النظام الدولي المتعلق بالحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، الذي يستند إليه الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ٢-٥، من اتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك من صكوك تكميلية، بما في ذلك المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومبادئ بون

التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها[٢١].

٥٣ - ويؤدي النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع المتصل بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة دورا في تيسير التعاون اللازم بين البلدان لتبادل الموارد الوراثية النباتية لأغراض عمليات الاستنبات وإجراء البحوث الزراعية بهدف زيادة قدرة الإنتاج الزراعي على التكيف وتعزيز الزراعة المستدامة. ويحتوي النظام المتعدد الأطراف حاليا على أكثر من ١,٨ مليون مادة من مواد المحاصيل النباتية التي يتم جمعها من مناطق معينة، وقد تم نقل ما يزيد على ٣,٢ ملايين مادة من تلك المواد منذ عام ٢٠٠٧. ومن خلال النظام المتعدد الأطراف، تسهم المعاهدة الدولية في تحقيق الغايتين ٢-٥ و ١٥-٦ الواردتين في إطار أهداف التنمية المستدامة، المتعلقتين بحفظ الموارد الوراثية والحصول عليها وتقاسم منافعها، والمتوائمتين مع الهدفين ١٣ و ١٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي (انظر UNEP/CBD/COP/DEC/X/2، المرفق، الفرع رابعا). وقد أُدرجت أيضا مسألتا الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها على جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بإبرام صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٥٤ - ويركز صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، باعتباره إحدى الآليات الرئيسية لتقاسم المنافع، على دعم صغار المزارعين والمعنيين باستنبات الأنواع المحلية في البلدان النامية من أجل تكييف البذور والمحاصيل المحلية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية المتغيرة، وبالتالي الإبقاء على سبل عيشهم. ويدعم الصندوق مؤسسات البلدان النامية التي تضع خططا استراتيجية للتعامل مع تغير المناخ من خلال استخدام التنوع الجيني وتطوير أنواع من المحاصيل التي تتكيف مع تغير المناخ. ويدعم الصندوق أيضا تنمية قدرات مؤسسات البحث التي تُعنى بعملية التشارك في وضع التكنولوجيات ونقلها لغرض حفظ التنوع البيولوجي والاستنبات والبحث الجيني. ومنذ عام ٢٠٠٩، شارك أكثر من ٢٠٠ مؤسسة و ٤٠ من البلدان في تطوير محاصيل تتكيف مع تغير المناخ، وتلقت تلك الجهات الدعم في جهودها المبذولة لهذه الغاية. ويشكل الصندوق أيضا جزءا من استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية، وقد أُنشئ باعتباره آلية رئيسية لتعزيز توافر الموارد المالية، وتحقيق الشفافية والكفاءة والفعالية في توفير تلك الموارد لتنفيذ الأنشطة المقررة في إطارها.

(٢١) انظر: UNEP/CBD/COP/10/27, decosopm X/1.

٥٥ - ويُسهم صغار المزارعين الأسَريين، والشعوب الأصلية من خلال نظمها الغذائية، والسكان الأصليون من خلال معارفهم التقليدية، إسهاما أساسيا في تحقيق الاستدامة البيئية وحفظ النظم الزراعية من الناحية الجينية، بوصف تلك الجهات من الجهات الوديعة لفهمٍ يتكيف تماما مع النظم الإيكولوجية المحلية وقدرات الأرض، وإدامة الإنتاجية، في أحيان كثيرة، على أراض هامشية باستخدام تقنيات إدارة الأراضي المعقدة والمبتكرة التي تجمع بين المعارف المحلية والمنتجات التقليدية والتكنولوجيا الحديثة.

٥٦ - وفي المادة ٩ المتعلقة بحقوق المزارعين، تقرّ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بجهود المزارعين ومساهمتهم الهائلة في عملية تطوير وحفظ تنوع المحاصيل. وتنص المادة على أن تتخذ البلدان إجراءات لكفالة جملة أمور من بينها: حماية المعارف التقليدية؛ والحق في المشاركة بطريقة عادلة في تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية؛ والحق في المشاركة في صنع القرار على الصعيد الوطني بشأن المسائل المتعلقة بحفظ الموارد الوراثية النباتية واستخدامها بطريقة مستدامة؛ والحق في حفظ واستخدام وتبادل وبيع البذور التي يجنيها المزارعون. وتنص المعاهدة أيضا على أن تعمل البلدان على زيادة وعيها بأهمية حقوق المزارعين وتبادل الخبرات والمعارف بهدف إعمال تلك الحقوق.

سابعا - وسائل التنفيذ

الاستثمار: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وسيلة التنفيذ ٢ - أ

٥٧ - كانت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وراء حفز التزام الدول الأعضاء بتعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بالأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمار في أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات، وكذلك في أنشطة التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين[٢٢]. ولمنظومة الأمم المتحدة دور محوري تؤديه في دعم إدماج المبادئ التي أقرتها مؤخرا لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية[٢٣] ضمن السياسات والتشريعات والخطط الاستثمارية الوطنية.

٥٨ - ويتسم المشهد الاستثماري بوجود مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك عدد متزايد من المؤسسات الخاصة وصناديق الاستثمار. وبدأت مؤسسات تمويل جديدة بالظهور، من

(٢٢) انظر القرار ٣١٣/٦٩، الفقرة ١٣.

(٢٣) متاح على الرابط التالي: www.fao.org/3/a-ml291e.pdf.

قبيل صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ ومصارف التنمية، مثل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، بقيادة الصين، ومصرف التنمية الجديد الذي يديره الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند (بلدان البريكس).

٥٩ - ولا تزال المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مصارف التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي، تشكل مصدرا هاما للتمويل في قطاع الأغذية والزراعة. ففي عام ٢٠١٤، كانت الجهات المقرِضة الثلاث الأولى للقطاع العام في مجال الأغذية والزراعة هي: البنك الدولي (أكثر من ٣ بلايين دولار)؛ ومصرف التنمية الآسيوي (حوالي ١,٢٦ بليون دولار)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٧١٣ مليون دولار). أما مؤسسة التمويل الدولية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، فإنهما يُعدَّان أكبر المقرضين للقطاع الخاص. إذ يخصصان للأغذية والزراعة، على التوالي، ما يزيد على ١,٣ بليون دولار وبليون دولار تقريبا. وثمة توقعات بأن يستمر حجم الإقراض الزراعي من جانب المؤسسات المالية الدولية في الارتفاع. وعلى سبيل المثال، يعتزم مصرف التنمية الأفريقي زيادة حجم استثماره الزراعي بمقدار ثلاثة أضعاف، من ٧٠٠ مليون دولار إلى ٢,٤ بليون دولار سنويا خلال السنوات العشر المقبلة، بدءا من عام ٢٠١٧[٢٤].

٦٠ - ولا يزال البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي دخل عامه السابع منذ إنشائه في عام ٢٠١٠ للمساعدة على تنفيذ التعهدات التي أعلنتها مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩، يؤدي دورا هاما في المشهد الاستثماري الزراعي. وحتى الآن، تلقى البرنامج تعهدات يبلغ مجموعها ١,٣ بليون دولار، بما في ذلك بليون دولار لـ ''نافذة القطاع العام'' من أجل مساعدة البرامج القطرية الناشئة عن عمليات التخطيط القطرية على نطاق القطاع، كالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، و ٠,٣ بليون دولار لـ ''نافذة القطاع الخاص''، التي يتم في إطارها تقديم قروض على الأمدين الطويل والقصير، وضمانات الائتمان وأسهم رأس المال لدعم أنشطة القطاع الخاص في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ومن المنتظر إطلاق دعوة جديدة لتقديم مقترحات في إطار هذا البرنامج قبل نهاية عام ٢٠١٦، ويُتوقع أن يسفر ذلك عن توزيع مبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون دولار.

التجارة: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وسيلة التنفيذ ٢-ب

٦١ - تم تتويج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بإعلان وزاري وستة قرارات وزارية، تشير أربعة منها إلى الزراعة

(٢٤) انظر: FAO, IFAD and WFP, Achieving Zero Hunger.

على وجه التحديد، وهي تتعلق بما يلي: القدرة التنافسية في مجال التصدير، وآلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية، والاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، والقطن. وتجدر الإشارة إلى أن الالتزامات المتعلقة بالقدرة التنافسية في مجال التصدير تنص على الإزالة الفورية لاستحقاقات إعانات التصدير من جانب البلدان المتقدمة النمو، باستثناء عدد قليل من المنتجات الزراعية، في حين أن البلدان النامية لن تزيل تلك الإعانات إلا بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وبوتيرة أبطأ في حالات معينة. وفيما يتعلق بالأشكال الأخرى لسياسات التصدير (ائتمانات التصدير، والمعونة الغذائية، ومشاريع التجارة الحكومية)، فإن الضوابط الواردة في القرار هي أقل صرامة، ولكنها تهدف أيضا إلى التقليل قدر الإمكان من الآثار المخلَّة المحتملة لهذه السياسات على التجارة.

٦٢ - وأكد المؤتمر الوزاري مجددا، في قراره المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية، على الاتفاق الذي سبق أن أبرمته منظمة التجارة العالمية في إطار قرار المجلس العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي ينص على أن يمتنع الأعضاء عن الاعتراض، من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، على امتثال أي عضو من البلدان النامية لالتزاماته المتعلقة بالدعم المحلي المخل بالتجارة المقدم للمحاصيل الغذائية الأساسية التقليدية عن طريق برامج قائمة تتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي. وكلف المؤتمرُ الوزاري، في قراره المتعلق بآليات الضمانات الخاصة، بإعداد برنامج عمل للمفاوضات بشأن هذه المسألة، ولكنه أكد أيضا من جديد أن البلدان النامية سيكون لها الحق في أن تلجأ إلى مثل هذه الآلية.

٦٣ - ويتيح الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الذي أبرمته منظمة التجارة العالمية (انظر WT/MIN(13)/36 أو WT/L/911 و WT/L/940) فرصة لتقليص وقت وتكلفة أنشطة التجارة الدولية من خلال فرض واجبات ملزمة على أعضاء منظمة التجارة العالمية، وذلك لتحسين شفافية وكفاءة الإجراءات الحدودية. ويكتسي تجهيز المعاملات التجارية بوسائل سريعة وسهلة أهمية بالغة لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية على الصعيد الدولي، ولا سيما في تجارة المنتجات الزراعية، التي هي حساسة من حيث التوقيت نظرا لقصر مدة صلاحيتها.

تقلب الأسعار وأسواق السلع الأساسية الغذائية: الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وسيلة التنفيذ ٢-ج

٦٤ - يتعرض مستهلكو الأغذية من ذوي الدخل المنخفض، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، لأكبر الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار الغذاء والدخل، نظرا إلى أن الغذاء يمثل

جزءا كبيرا من مصروفات أسَرهم، ويتجاوز في كثير من الأحيان نسبة ٦٠ في المائة من تلك المصروفات. ويثير النمو الحضري السريع وتزايد الفقر في المناطق الحضرية مجموعة من الشواغل بشأن الأمن الغذائي ونُظم الإمداد والتوزيع في المناطق الحضرية.

٦٥ - ومن شأن تهيئة بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها (على النحو المتوخى في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١٧-١٠) أن تساعد على تشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد الكفيلة بمواصلة تعزيز القدرة الإنتاجية لبلد ما. وعلى هذا الأساس، فإن شروط النفاذ إلى الأسواق، سواء نفاذ صادرات بلد ما إلى الأسواق الأجنبية أو نفاذ واردات بلد ما إلى الأسواق المحلية، تُعَدُّ من المحدِّدات الهامة لفعالية التجارة بوصفها وسيلة للتنفيذ. وقد شهدت التعريفات الجمركية المطبقة على السلع المستوردة انخفاضا على مرّ الوقت في جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأقل البلدان نموا. والقوى المحركة الرئيسية لهذا الاتجاه العالمي تتمثل في التحرير التدريجي الذي تحقق في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتوسع الأخير في النفاذ التفضيلي إلى الأسواق في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية، وتحرير التعريفات الجمركية من جانب واحد، ومخططات نظام الأفضليات غير القائمة على المعاملة بالمثل.

٦٦ - وتتمثل إحدى الآليات الرئيسية لتحسين شفافية الأسواق الزراعية في نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي أطلقته مجموعة العشرين في عام ٢٠١١ باعتباره منبرا متعدد الوكالات لتعزيز الشفافية في الأسواق الغذائية الدولية وتيسير تنسيق السياسات في أوقات عدم اليقين التي تسود الأسواق. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع البلدان المشاركة، تمكن النظام من تحسين ما هو متوافر على صعيد توقعات السوق والمعلومات المتعلقة بالسياسات، وهي متاحة للجمهور عن طريق قاعدة بيانات مفتوحة؛ ودعم البلدان في تنفيذ منهجيات محسَّنة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها؛ وقدم النظام أيضا رؤى جديدة لتحسين فهم ورصد تطورات السوق؛ وعزز الحوار المتعلق بالسياسات والتعلم المتبادل فيما بين البلدان المشاركة في إطار كلّ من أعمال الفريق العالمي المعني بالمعلومات المتعلقة بأسواق الغذاء ومنتدى الاستجابة السريعة التابعين له[٢٥].

التكنولوجيا

٦٧ - من شأن تطبيق طرائق مبتكرة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الريفي، مع التركيز بشكل رئيسي على الزراعة، أن يعزز التنمية الزراعية والريفية.

(٢٥) انظر: www.amis-outlook.org/.

ويمكن لتحسين فرص الحصول على المعلومات أن يساعد أصحاب المصلحة في المجال الزراعي على اتخاذ قرارات مستنيرة واستخدام الموارد المتاحة لبلوغ أقصى درجات الإنتاجية والاستدامة. وفي هذا القطاع الذي أصبح على نحو متزايد كثير الاعتماد على المعارف، من شأن الحصول على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، بالصيغة السليمة ومن خلال القنوات الملائمة أن يُحدث فرقا جوهريا في سبل معيشة السكان العاملين في ميدان الزراعة والميادين ذات الصلة.

٦٨ - إذ يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تتيح إمكانات كبيرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتشجيع الزراعة الذكية مناخياً - أي التي تتكيف مع تقلبات المناخ، وتحسين سبل المعيشة، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد الزراعية. وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن تسخيرها لأغراض الزراعة الإلكترونية التطبيقات المستندة إلى الإنترنت، وأدوات الاستشعار، وتكنولوجيات تحليل البيانات، وكذلك الأجهزة اللاسلكية والهواتف وأجهزة التلفزيون وشبكات البيانات والهواتف المحمولة والسواتل. ويجري حاليا استخدام النُظم التي يمكن الاستعانة بها على الهاتف المحمول لتحليل درجات الضعف ورسم الخرائط ذات الصلة دعما لاتخاذ القرارات حينما لا تكون الأشكال الأخرى لجمع البيانات متاحة أو عندما تنطوي على مخاطر كبيرة. وكثيرا ما تتم الاستعانة بالتكنولوجيا النووية لتقييم تدهور التربة وفقدان التربة الناجم عن التحات، من أجل تحديد فعالية استراتيجيات حفظ التربة والمياه، ومعالجة تلوث المياه والتربة والهواء[٢٦].

٦٩ - وتوفر نُظم سواتل التصوير، على نحو متزايد، البيانات والمعلومات لرصد الإنتاج الزراعي والكشف المبكر عن الأحوال الجوية السيئة والكوارث الناجمة عن الظواهر الطبيعية. وفي حالة الكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، تيسِّر الاتصالات الساتلية الاضطلاع بأنشطة التنسيق التي تُعتبر ضرورية لإيجاد فهم سريع لنطاق الضرر ولوضع عملية التخطيط المعقدة المتعلقة بالغذاء والمياه وغيرها من الضروريات. وتُعَدُّ تكنولوجيا الملاحة وتحديد المواقع بواسطة السواتل من العناصر التي لا غنى عنها لتتبع واقتفاء أثر الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن الغذائي أثناء هذا النوع من الأحداث المدمرة.

(٢٦) اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحوالي ٥٠ مشروعا من مشاريع التعاون التقني المتعلقة بإدارة المياه والتربة على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي.

ثامنا – مواءمة الجهود العالمية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧٠ – اتخذ الأمين العام مبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“ في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢. ونجحت المبادرة في الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق تلك الرؤية المشتركة، وأحدثت تغيرا نوعيا في الطريقة التي يُنظر بها إلى الجوع، أي في التحول من نظرة اليأس إلى نظرة الثبات الإيجابي في العزم، وذلك بالاستناد إلى حوالي خمسة عناصر من شأنها أن تتيح، مجتمعةً، القضاء على الجوع، والقضاء على أسوأ أشكال سوء التغذية، وإنشاء نظم غذائية شاملة للجميع ومستدامة.

٧١ – وكانت مبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“ وراء توحيد صف جهات فاعلة متعددة حول رؤية مشتركة لعالم خال من الجوع ومن سوء التغذية وفقر الأرياف، يمكن تحقيقها من خلال اتباع نهج متكامل وإحداث تحول نوعي في النظم الغذائية. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شاركت منظومة الأمم المتحدة في معرض ميلانو لعام ٢٠١٥ تحت شعار ”تحدي القضاء على الجوع: متحدون من أجل عالم مستدام“، وسلطت الضوء على جهودها التعاونية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز الحوار، وزيادة الوعي العام بمسائل الأمن الغذائي والتغذية، والتنمية الريفية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٧٢ – وقد جرى الاسترشاد أيضا بالعناصر المتكاملة والمترابطة لمبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“ من أجل وضع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وأُعيد توجيه ”التحدي“ منذ اعتماده ليكون متوائما تماما مع جميع الأهداف المنصوص عليها في الخطة. ومن شأن العناصر الخمسة المندرجة ضمن مبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“، إذا تم دمجها ضمن الاستراتيجيات المعدَّة لتنفيذ الأهداف بقيادة وطنية، أن تؤدي إلى القضاء على الجوع وأن تؤتي ثمارها في مجموعة واسعة من الأهداف الأخرى. وقد أعرب ما مجموعه ١٦٧ دولة من الدول الأعضاء عن الالتزام بتحقيق هدف القضاء على الجوع، بالإضافة إلى ٥٠ من الجهات من غير الدول، وعشرات الآلاف من الأفراد.

٧٣ – وخلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، قامت فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم، المكونة من ٢٣ من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، بتركيز عملها على دعم مبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلنت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن

الغذائي والتغذوي في العالم عن مجموعة من المذكرات الإرشادية المتعلقة بالإجراءات والسياسات، سعيا إلى كفالة الاتساق المفاهيمي، وتيسير التنفيذ، ورصد التقدم المحرز.

٧٤ - ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة المشار إليها في خطة عام ٢٠٣٠، وفي اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، قامت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم بتجديد اختصاصاتها لكي تكون متوائمة تماما مع خطة عام ٢٠٣٠. وتركز أنشطتها على ممارسة القيادة السياسية، وتيسير التقارب والمواءمة بين أعضائها البالغ عددهم ٢٣ عضوا. وهي ستتولى الأنشطة الرفيعة المستوى المتعلقة بتنسيق السياسات وكفالة اتساقها في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي والنظم الزراعية والغذائية المستدامة، وإيجاد أوجه التآزر بين الكيانات لدعم التنفيذ على الصعيد القطري، ودعم توافر وسائل التنفيذ.

٧٥ - ويتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنبر الرئيسي لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. كما أنه يوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات بشأن أنشطة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ القرارات المستندة إلى المعرفة العلمية. وستعالج دورة المنتدى الرفيع المستوى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ موضوعَ ”القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير“، وسيستتبع ذلك استعراض متعمق لأهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤ في إطار الدورة الخامسة للمنتدى التي ستُعقد في عام ٢٠١٧.

٧٦ - أما لجنة الأمن الغذائي العالمي فهي لجنة حكومية دولية جامعة من لجان الأمم المتحدة، تضم أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وتسعى إلى تعزيز التنسيق والتقارب بين السياسات من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتأمين التغذية للجميع. وتتيح عملياتها الشاملة للجميع مشاركة كلّ من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية. وتسترشد المناقشات التي تُجريها اللجنة بآراء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى ومتعدد التخصصات.

٧٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي إطار عمل من أجل الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الطويلة الأمد، وهو يتناول احتياجات الفئات الأكثر ضعفا. وقررت اللجنة أيضا أن تجعل من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ محورا لعملها، وقد أُنشئ فريق عامل مفتوح العضوية معني بأهداف التنمية المستدامة لتحديد الكيفية التي يمكن أن تقوم بها اللجنة، في إطار ولايتها، بدعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ودعم عمل

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وسيجري تقديم مقترح بشأن مشاركة اللجنة في النهوض بخطة عام ٢٠٣٠ أثناء دورتها الثالثة والأربعين التي ستُعقد في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لكي يجري إقراره.

٧٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلنت الجمعية العامة العقد ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (انظر القرار ٢٥٩/٧٠). ويستند هذا العقد إلى إعلان روما عن التغذية وإطار العمل التابع له، وقد دعت الجمعية في قرارها منظمةَ الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى تحديد ووضع برنامج عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، يشمل إسهامات من جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بواسطة آليات تنسيق مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتغذية، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين، كلجنة الأمن الغذائي العالمي.

٧٩ - ومن أجل تحسين التنسيق في عمل الأمم المتحدة المتعلق بالتغذية، وكفالة أن تكون منظومة الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، بدأ عمل برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لتحقيق المواءمة بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية[٢٧].

٨٠ - ولا بد من الإشارة هنا إلى مبادرة ”تعزيز التغذية“ التي تمثل حركة تقودها البلدان وتضم قطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين، متحدين في مهمتهم الرامية إلى القضاء على سوء التغذية. ففي تموز/يوليه ٢٠١٦، التزم ٥٧ بلدا واثنتان من الولايات في الهند بمسألة تعزيز التغذية. وتلقَى هذه الجهود التي تقودها البلدان دعم أكثر من ٣ ٠٠٠ من منظمات المجتمع المدني على الصعيد المحلي والوطني والدولي و ١٦٩ من الشركات الوطنية التي تتعاون مع شبكة أعمال تعزيز التغذية، فضلا عن الدعم المقدم من شبكات الأمم المتحدة المعنية بتعزيز التغذية التي يجري إنشاؤها في جميع البلدان البالغ عددها ٥٧ بلدا، ومن شبكة الجهات المانحة لتعزيز التغذية التي تجمع بين الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات ومصارف التنمية، لكفالة أن تظل التغذية من الأولويات الإنمائية. وفي إطار هذه المبادرة، يحقق أنصار التغذية نجاحات بشكل متزايد على جميع المستويات في خدمة قضيتهم، وذلك بالتشجيع على الاستثمار في مجال التغذية، من خلال الاستعانة بالأدلة التي تم جمعها عن

(٢٧) برنامج التغذية العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://scalingupnutrition.org/wp-content/uploads/2015/06/UN-Global-Nutrition-Agenda-2015.pdf.

طريق عمليات تحليل الميزانيات والدعوة إلى تخصيص حجم أكبر من الإنفاق من موارد المالية العامة، وكذلك إلى تحسين نوعية ذلك الإنفاق.

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨١ - يتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من دور القطاع الزراعي في كفالة الأمن الغذائي وتحسين التغذية اتباع نهج شامل لا يقتصر على التدخلات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية أو زيادة الدخل. وقد أصبح من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى الإقرار بتعددية وظائف الزراعة بينما تُبذل الجهود لمضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار المزارعين، كما ينبغي كفالة نظم الإنتاج الغذائي المستدامة والحفاظ على التنوع الجيني الزراعي. ومن شأن الاضطلاع بعمل منسق من أجل بلوغ الإنتاج المستدام، وتجهيز وتوزيع المنتجات الزراعية الصالحة للأكل المنتجة محليا، أن يكفل احتمال تحقيق الأمن الغذائي وتأمين التغذية، وأن يحدّ من الخسائر والهدر، وأن يحسّن من نوعية الأراضي والتربة، وأن يحمي النظم الإيكولوجية والتنوع الجيني، وأن يعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتحقيقا لهذه الغايات، يجري تقديم التوصيات الواردة أدناه للنظر فيها:

(أ) تنفيذ السياسات والتدابير اللازمة في مجال الحماية الاجتماعية من أجل كفالة الحصول على الأمن الغذائي والتغذوي؛

(ب) تحسين التغذية من خلال الاستفادة من سلاسل الإمداد الغذائية وتعزيز استخدام المحاصيل الأساسية المدعمة بيولوجيا؛

(ج) زيادة العمل من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية بين الفقراء في المناطق الحضرية؛

(د) تعميم مراعاة التغذية وتعزيز النظم الغذائية الصحية في السياسات الغذائية والزراعية الوطنية وفي خطط الاستثمار؛

(هـ) توسيع نطاق الجهود الرامية إلى زيادة معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة؛

(و) تيسير المشاركة والحوار الشامل للجميع بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالتغذية والزراعة والتنمية الريفية، وبخاصة مع الشركاء الذين تدعو الحاجة إليهم من أجل تهيئة بيئة مواتية لاتباع النُهج المتعددة القطاعات وعمليات تعزيز الأنشطة بطريقة فعالة؛

(ز) تعزيز حصول صغار المزارعين، وبخاصة النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، على الائتمانات وغيرها من الخدمات المالية، ووصولهم إلى الأسواق، وحيازتهم للأراضي، وانتفاعهم بالتدريب والمعارف، وحصولهم على التكنولوجيات الميسورة التكلفة؛

(ح) تعزيز حقوق المرأة في الأراضي وزيادة تمثيلها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالأراضي؛

(ط) تحقيق الإدارة المتكاملة للتربة والموارد المائية؛

(ي) العمل على تمكين مجتمعات صغار الصيادين من أجل المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية عن استخدام الموارد السمكية استخداما مستداما؛

(ك) الحد من فاقد الأغذية وهدرها من أجل دعم نظم غذائية أكثر استدامة بطريقة فعالة؛

(ل) احترام حقوق الشعوب الأصلية والاعتراف بأهمية المعارف التقليدية وبنُظم الإمداد بالبذور؛

(م) زيادة الاستثمار العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية لفائدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصعيد المحلي؛

(ن) تحسين أداء الأسواق ونُظم التبادل التجاري؛

(س) كفالة جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتجميع الإحصاءات الجنسانية بشأن مجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بالغذاء والتغذية.